

المجمعات النقدية ومقابلاتها

تمهيد:

تلعب النقود دور مهما في الاقتصاد، حيث تعتبر الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. ان تحديد الحجم الامثل للكتلة النقدية المتداولة يخضع لعدة اعتبارات ومحددات، حيث لا يمكن للبنك المركزي لن يصدر نقودا بدون مقابل لها، وإنما يجب ان يكون مقابلا له لدى البنك المركزي لهذه الكتلة النقدية يسمى بمقابلات الكتلة النقدية.

1. بنية الكتلة النقدية تمثل الكتلة النقدية بصفة عامة كمية النقد المتداولة في اقتصاد معين وفي وقت معين أي أنها تمثل المعروض النقدي للدولة في زمن معين، وهي بهذا تشمل جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت معين لدى الأفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك، كما تعتبر التزاما أو دينا على عاتق المؤسسات التي تصدره وهذا تجاه حائزيه من الأفراد والمنشآت، وبالمقابل فهو حق لهؤلاء على الدولة يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة.

وفيما يلي سيتم عرض المجمعات مرتبة وفق درجة سيولتها، وكذا تبعا لمعايير تتعلق بخصائص النقد وسلوك الوحدات الاقتصادية:

- القاعدة النقدية (B): تدعى كذلك " الأساس النقدي " وتتصف بالسيولة التامة، وتشير إلى مقدار النقد المتداول في الاقتصاد. وهو يتألف من جزأين: العملة المتداولة و احتياطات البنوك . تشير العملة المتداولة إلى الأوراق النقدية والعملات المعدنية التي يحتفظ بها الجمهور - وهي الأموال التي نستخدمها في حياتنا اليومية- أما احتياطات البنوك فهي ودائع نقدية تحتفظ بها المؤسسات المالية في صناديقها وحساباتها لدى البنك المركزي وعلى هذا الأساس تكون القاعدة النقدية $MB = C + R$
- المجمع النقدي (M1): يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (القاعدة النقدية (B)) بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.

ويرمز لهذا المفهوم في الإحصاءات النقدية الدولية بالرمز (M1) ويتوافق هذا المفهوم الضيق للكتلة النقدية مع وظيفة النقود كوسيط للتبادل، وذلك أن المدفوعات تتم إما باستخدام أوراق البنكنوت أو النقود المساعدة وغالبا ما تتم بواسطة الشيكات.

- المجمع النقدي (M2): يشمل المجمع النقدي بالمفهوم الضيق (M1) بالإضافة إلى التوظيفات أو الودائع لأجل بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة (أشبه النقود)، ويطلق على هذه الكتلة المجمع النقدي بالمفهوم الواسع.

- المجمع النقدي (M3) : ويشمل المجمع النقدي بالمفهوم الواسع (M2) بالإضافة إلى الودائع الآجلة والادخارية في المؤسسات المالية الأخرى غير البنوك التجارية، حيث أن هذه الأصول مماثلة تماما للودائع الادخارية الآجلة لدى البنوك التجارية، وبالتالي فإن استبعادها من تعريف النقود لا يعكس القياس الفعلي لكمية العرض النقدي في المجتمع.

2- مقابلات الكتلة النقدية

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها ولتوضيح ذلك نلجأ إلى تحليل ميزانية كل من البنك المركزي والقطاع المصرفي على النحو المبسط التالي:

ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي

ميزانية البنك المركزي

الموجودات	الالتزامات
الموجودات ذهب وعملات أجنبية قروض للخرينة العامة إعادة تمويل الاقتصاد	الأوراق النقدية الاحتياطات الإجبارية

ميزانية القطاع المصرفي

الموجودات	الالتزامات
الاحتياطات الإجبارية قروض	الودائع بأنواعها إعادة تمويل الاقتصاد

الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
<u>العناصر المقابلة للكتلة النقدية:</u> -الذهب والعملات الأجنبية -القروض المقدمة للخرينة -القروض المقدمة للاقتصاد	<u>الكتلة النقدية:</u> -الأوراق النقدية -الودائع

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي وهي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي، أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وأرصدة البنوك المحلية.

إن كمية النقد المتداولة تعتبر التزاما للمؤسسات المصدرة لها وهي البنك المركزي والبنوك التجارية اتجاه الوحدات الاقتصادية، مشروعات وعائلات، ولكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات

(انشاء النقد) لا يتم إلا بمقابل، هذا المقابل لا يكون مصدره إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية، فمن في حيازته مبلغ نقدي (قانوني أو كتابي) يكون له حق على الاقتصاد. وحتى تتمكن المؤسسات المصدرة المعنية من خلق النقد (أو تدميره) فلا بد أن تترجم هذه العمليات الاقتصادية الحقيقية على مستوى ميزانيتها، أي أن تسجل في جانب الأصول كل العمليات التي تمكنها من تحويل هذه الالتزامات إلى النقد، أو ما يسمى بعمليات "التنقيذ"، أو العمليات العكسية مما يؤدي إلى تدمير النقد.

- ذهب وعمليات أجنبية (الذمم على الخارج): إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي.

في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية، حيث يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما يقابل ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة، وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل

- القروض المقدمة إلى الاقتصاد: يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الائتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيتقدمون إلى البنوك التجارية طالبين منحهم قروضا لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية، أو فتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد.

- الذمم على للخزينة العامة: تمثل الخزينة العامة الكيان المالي للدولة، وكثيرا ما تطلب الخزينة قروضا من البنك المركزي والبنوك الأخرى لمواجهة نفقاتها العامة مقابل سندات تصدرها على نفسها، وتمثل هذه السندات أحد الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية لأن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة كمية

النقود المتداولة والعكس صحيح. بمعنى أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة، وعليه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، وقد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة انكماشية.